

تقرير يعرض وثائق تكشف منظمات "الغونغوز" في البحرين- أبطالها.. دورها وآليات عملها:

منظمات وحقوقيون بالتزوير

تعمل على تضليل الرأي العام ومحاصرة المنظمات والمدافعين عن حقوق الإنسان

مركز البحرين لحقوق الإنسان
www.bahrainrights.org

نوفمبر ٢٠٠٩

يعرب مركز البحرين لحقوق الإنسان عن قلقه البالغ لاستمرار السلطة في البحرين في سياسة خلق مجتمع مدني وهمي ومزور وعمل حقوقي مزيف فيما يعرف بمنظمات "الغونغوز" أو "البوليفونغوز" [1] وذلك في محاولة لتضليل الرأي العام وتشويش المنظمات الدولية، والنيل من المؤسسات المجتمعية وشخصها الفاعلة من خلال ما توفره لها السلطة من دعم مالي ولوجستي وتسهيلات اعلامية. يأتي ذلك من خلال خلق وتأسيس عدد متزايد من الكيانات والمؤسسات والمنظمات والجمعيات الحقوقية والسياسية، لتبدو كأنها مؤسسات مجتمع مدني، وما هي في الحقيقة سوى أذرع للسلطة الحاكمة أو لإحدى مؤسساتها كالديوان الملكي وديوان رئيس الوزراء وجهاز أمن الدولة ووزارتي الخارجية والداخلية.



التفريعات الأساسية للشبكة السرية التي كشفها البندر في منتصف عام ٢٠٠٦ م [2]

ففي سبتمبر من العام ٢٠٠٦ أرسلت مائة شخصية حقوقية وسياسية ومهنية خطاباً إلى ملك البلاد [3] تعبر فيه عن قلقها تجاه تلك المؤسسات وخصوصاً ما تضمنه التقرير الأول [4] للدكتور صلاح البندر [5] عن وجود شبكة سرية متغلغلة داخل أجهزة الدولة يرأسها ويديرها أحمد بن عطية الله آل خليفة - وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء وعضو الأسرة الحاكمة. وأحد أهداف هذه الشبكة هو تشويه سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان المستقلين والنشطاء المعارضين السياسيين، وخلق مؤسسات مجتمع مدني وهمية ومزيفة ومحاولة اختراق المستقلة منها. ووفقاً لهذا التقرير، يشترك في هذه الشبكة مؤسسات حكومية عليا وشخصيات من مجلسي الشورى والنواب وشخصيات سياسية وإعلامية، وفريق من الاستخبارات الأردنية، ومجموعة إعلامية مصرية. وقد رصد لعميل هذه الشبكة مبالغ ضخمة تقدر بملايين الدولارات لتنفيذ المشروع الذي بدأ فعلياً منذ العام ٢٠٠٤م. كما جاء التقرير الثاني للبندر [6] والذي صدر في يناير ٢٠٠٦م موضحاً لبرنامج عملي تفصيلي لآليات ووسائل احتواء مؤسسات المجتمع واعادة صياغتها لضمان ولاءها للسلطة واحتواء الأنشطة المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية.

وتأتي هذه السياسة للسلطات البحرينية كرد فعل على النشاط المتصاعد لمنظمات حقوق الإنسان التي نجحت بشكل متميز في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ورفع تقارير دورية إلى المنظمات والمؤسسات الدولية التي تعنى بالشأن الحقوقي، بما في ذلك لجان ومقرري الأمم المتحدة المعنيين. وقد تسارعت وتيرة الرصد والتوثيق وكتابة التقارير نتيجة لازدياد وتلاحق انتهاكات حقوق الإنسان، بعد فترة من التحسن كانت قد شهدتها البلاد في بداية القرن الحالي. ونتيجة للنشاط المتصاعد الذي تقوم به هذه المنظمات والمدافعين عن حقوق الإنسان وما يترتب عليه من كشف للواقع الحقيقي للوضع العام في البحرين، اتجهت السلطة إلى تشكيل "منظمات" حقوق إنسان وهمية وزائفة، تقوم بدلا من رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان الي مضايقة المنظمات والنشطاء الحقوقيين ذوي المصداقية ووضع العراقيل لعملهم، وإصدار تصريحات وبيانات مشوهة لسمعتهم، إضافة للبيانات الكاذبة التي لا تعبر عن الواقع الحقوقي بنزاهة أو حيادية. تأتي هذه المسلكية في تغافل كبير من السلطة لمعالجة وحلحلة العديد من ملفات حقوق الإنسان المقلقة

منها التمييز الطائفي وجرائم التعذيب وانتهاكات حرية الرأي والتعبير وجرائم الاتجار بالأشخاص والتجنيس السياسي وجلب واستخدام المرتزقة والانتهاكات المستمرة لحقوق العمالة المهاجرة.

ما هي المؤسسات الحقوقية المزيفة وشخصياتها في البحرين؟

وردت أسماء "جمعيات" غير حكومية في التقرير سالف الذكر وهو موثق بالصور ونسخ للشيكات المدفوعة والتحويلات المالية والأرصدة وبعض الرسائل المتعلقة بتنفيذ هذا المخطط السري. ولتنامي القلق من خطورتها في خداع المنظمات الدولية والرأي العام العالمي، فإن تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان هذا، سوف يعمل على إبراز الوثائق التي تظهر تورط السلطات الرسمية في خلق تلك المؤسسات والتآمر معها لتدمير مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال ما وفرت له من موارد مالية طائلة وتسهيلات إعلامية ولوجستية. وهناك جمعيات سياسية أيضا تقوم بنفس الدور إلا أن هذا التقرير سيسلط الضوء على الحقوقية منها.

على رأس هذه المنظمات المزيفة "جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان"، و"جمعية الحقوقيين البحرينية" و"مرصد حقوق الإنسان في البحرين".

(١) جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان وفيصل فولاذ [7]

تأسست باسم اثني عشر فرداً وبقرار وزير العمل والشئون الاجتماعية رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤م وسجلت بقيد الجمعيات والأندية الاجتماعية رقم ١٧/ج/أ.ج.ث استناداً للمرسوم بقانون رقم ٢١ للعام ١٩٨٩م الخاص بقانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة.



صور لفیصل فولاذ- رئيس الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان- احدى منظمات الغونغو في البحرين

برز اسم جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان عند إظهارها بعد فترة وجيزة من إغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان وتعرض الحكومة لسيل من الانتقادات الشديدة من قبل منظمات حقوق الإنسان نتيجة إقدامها على إغلاق المركز.

ومع أن رأسها آنذاك كانت للسيدة هدى عزرا نونو أحد مؤسسي الجمعية والتي تم تعيينها مؤخراً سفيرة البحرين في واشنطن [8]، إلا إن المحرك البارز فيها منذ تأسيسها ورئيسها الحالي هو فيصل حسن عبدالله فولاذ - العضو المعين من قبل السلطة بمجلس الشورى لأربع دورات سابقة منذ العام ١٩٩٦م. ويعتبر فولاذ من أنشط الأفراد العاملين بهذه المنظمة وأكثرهم مناكفة ومضايقة للمدافعين عن حقوق الإنسان وعرقلة للمؤسسات الحقوقية في عملها. وقد استغل فولاذ التسهيلات الإعلامية المفتوحة المتاحة له من قبل السلطة ولباقي منظمات الغونغوز للتشهير بالنشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، دون أي رادع قانوني أو قضائي.



فيصل فولاذ لحظة طرده من قاعة إجتماع ممثلي لجنة مناهضة التعذيب مع ممثلي المجتمع المدني في البحرين الذين كتبوا تقرير الظل.

ودأب فولاذ من خلال دوره في جمعياته بالتصادم مرارا مع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية الفاعلة وذلك من خلال إصدار تقارير وبيانات كاذبة أو مضللة عن الأوضاع الحقوقية ومن ثم نشرها في الصحافة وإرسالها للمنظمات الدولية، وذلك من أجل تشويه سمعة الجهات الحقوقية البحرينية المستقلة أو التشكيك فيما يصدر عنها.

وتشير الوثائق التي سريها البندر في تقريره الأول، بأن فولاذ تسلم مبالغ طائلة وتآمر لإضعاف المؤتمر الموازي لمنتهى المستقبل الذي انعقد في البحرين في العام ٢٠٠٥م، كما قام بدور تجسسي على منظمات المجتمع المشاركة في ذلك المؤتمر من خلال التقارير التي كان يكتبها بخط يده على الأوراق الرسمية للجمعية [9] وموجهة الى أحمد عطية الله الخليفة - مدير الشبكة السرية التي أشار إليها البندر.

وكأكد أعضاء هذه الشبكة وبمساعدة جهات حكومية قام فولاذ بفتح مكتب لجمعياته في العاصمة البريطانية (لندن) من أجل محاولة خلق صداقات مع شخصيات حقوقية تنتسب لمؤسسات دولية. ويستخدم فولاذ عادة في ملاحقة المدافعين الحقوقيين في مهامهم وزياراتهم الدولية، أو لقاءاتهم مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. ويصر دائما على حضور الاجتماعات الدولية على الرغم من طرده أكثر من مرة من الاجتماعات التي تعقدها المنظمات البحرينية غير الحكومية مع لجان ومكاتب مقرري الأمم المتحدة، خصوصا بعد اكتشاف أمره في محاولة التصنت على الوفد البحريني غير الحكومي أثناء اجتماعهم مع لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، والتي على أثرها تم طرده من قاعة الاجتماع.

ويرتدي فولاذ عدة قبعات حقوقية يقوم بتغييرها معتمدا على نوعية الحدث وتوقيته أو مكانه. فثارة ينتحل دور الأمين العام لجمعية مراقبة حقوق الإنسان، وثارة أخرى رئيس لحركة احترام، ومرة يتحدث باسم التحالف الوطني للعدالة والإنصاف، وأخرى باسم لجنة العمالة الأجنبية، وهو يمثل مركز الدوي للحقوق والحريات النقابية وكذلك الناطق باسم الشراكة المجتمعية لمحاربة الإتجار بالبشر، ويقود دعوة للمرسوم الحقوقي ويتحدث باسمه، وهو الناطق باسم المركز الشبابي الحقوقي، وهو يتحدث باسم حركة بحرينيون ضد الفساد، وحركة بلا عنف، ويستخدم مؤخراً اسم المنسق العام للمركز الأوروبي الخليجي لحقوق الإنسان. وعادة ما توحى هذه الأسماء وكان وراءها الكثير من المدافعين أو الأعضاء، إلا أن جميع هذه الأسماء والمنظمات هي وهمية تتمثل فيه شخصيا وزوجته سميرة السيد (استبدل لقبها إلى السادة مؤخرا)، والتي ترافقه عادة في سفراته وتتبوأ هي أيضا عدة مناصب معه في هذه المؤسسات. وما يثير الاستغراب، عدم قيام أي من السلطات أو الهيئات أو الوزارات بإثارة عدم وجود سجل لهذه المؤسسات الوهمية التي لم تسجل في وزارة الشؤون الاجتماعية، كما يشترط قانون الجمعيات الأهلية البحريني، ولم يصدر بحقها قرار وزاري يوضح نظامها الأساسي وأسماء مؤسسيها. ويعزز تغاضي السلطات عن ذلك الاعتقاد بدعم السلطات له ووقوفها الى جانبه وتشجيعها لما يلعبه من أدوار ويقوم به من أنشطة تستهدف المؤسسات الحقوقية الفاعلة والمدافعين عن حقوق الإنسان، وهو ما أكده أيضا إعادة تعيينه بمجلس الشورى للدورة الثانية ومنحه وسام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من الدرجة الثانية وذلك في حفل افتتاح دور الاعتقاد الثامن لمجلس الشورى.



نموذج لخطابات موجهة لمدير المخطط الذي كشف البندر وكذلك لرئيس الديوان الملكي كتبها فولاذ بيده على أوراق جمعياته الرسمية توضح الدور الذي تقوم به جمعياته في التآمر على مؤسسات المجتمع المدني

يحاول فولاذ دائما الإيحاء بأن جمعياته هي الفرع البحريني لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان الدولية ومقرها نيويورك (Human Rights Watch)، كما يتحدث بلغة توحى بأنه عضو منظمة العفو الدولية ومقرها لندن. ويعتقد بأن جميع المؤسسات الوهمية التي يديرها فولاذ يتم تمويلها مباشرة من الديوان الملكي، عبر الشبكة التي يديرها احمد بن عطية الله الذي تكفل بتوفير الموارد المالية والميزانية المطلوبة عبر حساب خاص في بنك الشامل بتحويلات مالية من بنك التمويل الكويتي [10]، وهو نفس البنك الذي فيه تدار أموال الديوان الملكي. ويعرض تقرير البندر وصل استلام لمبلغ ٥٠٠ دينار عبارة

عن المكافأة الشهرية التي يستلمها فولاذ لقاء جهده، وهذا المبلغ لا يشمل السفرات التي يقوم بها بشكل متكرر للخارج هو وزوجته باسم العمل الحقوقي، إضافة لمصروفات الجمعية الشهرية التي تصل إلى ١٨٠٠ ديناراً. تشير الوثائق الى صرف مبلغ ٥٠٠٠ دينار بحريني لتمويل تأسيس هذه الجمعية الغونغوية في نوفمبر ٢٠٠٤م.



نسخة من وصل استلام فيصل فولاذ للمكافأة الشهرية (ص ١٦٠ من تقرير البندر الأول: البحرين الخيار الديمقراطي)

٢) جمعية الحقوقيين البحرينية ويوسف عيسى الهاشمي [11]

تأسست في العام ٢٠٠٥م بخمسة عشر عضواً، عدد المحسوبين منهم على المحاماة- لا يتجاوز الثلثين، حيث يحمل عدد منهم جنسيات مزدوجة بعد منحهم الجنسية البحرينية، كما يحتل بعضهم مواقع رسمية متقدمة في الحكومة. أشهرت هذه الجمعية بقرار وزيرة التنمية الإجتماعية رقم ٣ للعام ٢٠٠٦م بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٠٦م ويتراأس يوسف عيسى الهاشمي مجلس إدارتها المكون من سبعة أعضاء، وتتوب عنه معصومة عبد الرسول. ويشترك الهاشمي في مكتب للمحاماة مع العضو السابق لمجلس الشورى المحامي محمد السيد - كما يعمل محرراً في صحيفة الوطن- وهي الواجهة الإعلامية لهذه المؤسسات الوهمية. ويعمل الهاشمي أيضاً محامياً لصحيفة الوطن [12] وهو عضو معين في المعهد الحكومي للتنمية السياسية. أما معصومة عبد الرسول، فهي تعمل كمستشارة قانونية ونائبة رئيس المجلس الأعلى للدائرة القانونية، وهي دائرة كانت تابعة لشئون مجلس الوزراء قبل أن يعلن عن انفصالها عنه في العام ٢٠٠٦م. وكانت معصومة ضمن الوفد الحكومي الذي شارك في مناقشات لجنة مناهضة التعذيب في فبراير ومايو ٢٠٠٥م.

Permanent Mission of the
Kingdom of Bahrain
Geneva / Vienna



البعثة الدائمة لملكة البحرين
بجنييف ريفينا

Permanent Mission of the
Kingdom of Bahrain
Geneva / Vienna



البعثة الدائمة لملكة البحرين
بجنييف ريفينا

Geneva, 4th May 2005
1/4(4)-227 (sr)

The Permanent Mission of the Kingdom of Bahrain to the United Nations Office and other international organizations at Geneva presents its compliments to Secretariat of the Committee against Torture, and would like to refer to the thirty fourth Session of the Committee against Torture to be held from 2nd to 20th May 2005.

The Mission has the honor to inform that the delegation of the Kingdom of Bahrain to the aforesaid Session is as follows:

1. H.E. Shaikh Khalid Bin Ali AL-KHALIFA - Head of delegation
Undersecretary, Ministry of Justice
2. H.E. Mr. Saeed Mohamed AL-FAIHANI - Member of delegation
Ambassador, Permanent Representative
3. Mr. Ali Fadhi AL-BOAINAIN - Member of delegation
Senior Advocate General
Public Prosecution
4. Col. Mohamed RASHED BUHAMOOD - Member of delegation
Director of Legal Affairs Directorate
Ministry of Interior
5. Mrs Masooma ABDUL RASOOL - Member of delegation
Director, Directorate of Cases and
Formal Legal Opinions
Department of Legal Affairs
6. Dr. Ibrahim BADAWI - Member of delegation
Legal Advisor
Ministry of Foreign Affairs
7. Mr. Hassan MOUSA - Member of delegation
Advisor

Geneva, 28th February 2005
1/4(1)-102 (sr)

The Permanent Mission of the Kingdom of Bahrain to the United Nations Office and other international organizations at Geneva presents its compliments to Secretariat of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination, and would like to refer to the Mission's note no. 1/4(1) - 99 (sr), dated 24th February 2005, regarding the Sixty Sixth Session of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination to be held from 21st February to 11th March 2005.

The Mission has the honor to inform that the complete list of the delegation of the Kingdom of Bahrain to the aforesaid Session is as follows:

1. H.E. Dr. Majeed Bin Mubsen AL ALAWI - Head of delegation
Minister of Labour
2. H.E. Mr. Saeed Mohamed AL-FAIHANI - Member of delegation
Ambassador, Permanent Representative
3. Mr. Abdulla Hassan AL-BOAINAIN - Member of delegation
Assistant Undersecretary
Ministry of Justice
5. Mrs Masooma ABDUL RASOOL - Member of delegation
Director, Directorate of Cases and
Formal Legal Opinions
Department of Legal Affairs
9. Mr. Hassan MOUSA - Member of delegation
Advisor
10. Mr. Ali ALSISI - Member of delegation
First Secretary
11. Mr. Ali AL-ARADI - Member of delegation
Third Secretary

قائمة أعضاء الوفود الحكومية المرسلة للأمم المتحدة لحضور جلسات مناقشة تقرير التمييز والتعذيب في البحرين لدى لجان الأمم المتحدة، تظهر أسم معصومة عبد الرسول- نائبة رئيس جمعية الحقوقيين البحرينية- وحسن موسى - رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان.



معصومة عبدالرسول ضمن الوفد الحكومي في إحدى جلسات لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في العام ٢٠٠٥ م

وبحسب ما جاء في تقرير البندر، فإن الهاشمي من ضمن الذين تواصلوا بشكل رسمي ومستمر مع الشخصيات القيادية في تنفيذ مخطط البندر لاستحصال المدفوعات المالية لقاء تكاليف الأنشطة التي يقوم بها داخل البحرين وخارجها والتي خصص لها مبلغ ٢٠٠٠ دينار شهرياً. إضافة لذلك كان حريصاً على متابعة صرف مصروفات الجمعية المختلفة والتي تشمل: مبلغ ٧٨٤٢ ديناراً عن تكاليف تأسيس الجمعية، والإيجار الشهري لمقر الجمعية في منطقة أم الحصم ومقداره ٦٠٠ دينار، وراتب لحارس المقر بمقدار ١٥٠ دينار. إلى جانب تحمل الحكومة جميع تكاليف ومصروفات جمعيته، يستلم الهاشمي مكافأة شهرية تبلغ ١٠٠٠ دينار مقابل دوره في هذه الجمعية.

لم تكن هذه المؤسسة أو رئيسها وزوجته معروفين قبل ظهور أسمائهما كمتورطين في تقرير المستشار السابق الدكتور صلاح البندر. ويقتصر دور هذه الجمعية على تبني ملفات معدة سلفاً وحملات سياسية مضادة لما تطرحه الجمعيات السياسية، أو بعض البيانات التي تصدر لدعم بعض الجهات أو الشخصيات الحكومية [13].

<p>التاريخ: ١٢-٥-٢٠٠٦</p> <p>وصول استلام</p> <p>أنا الموقع أدناه يوسف الهاشمي قد استلمت مبلغ ألف دينار فقط وذلك مكافأة لشهر أبريل ٢٠٠٦.</p>	<p>٢٠٠٥-٤-٦٠</p> <p>إصل استلام</p> <p>استلمت أنا الموقع أدناه / السيد يوسف الهاشمي مبلغ ١٠٠٠ دينار مكافأة أداء عمل.</p>
<p>وصول استلام</p> <p>التاريخ 17 أكتوبر 2005م</p> <p>أنا الموقع أدناه السيد يوسف الهاشمي</p> <p>أقدمكم بلدي استلمت مبلغ وفترة ألف دينار فقط</p> <p>التوقيع: يوسف الهاشمي</p> <p>التاريخ: ١٧/١٠/٢٠٠٥</p>	<p>التوقيع: يوسف الهاشمي</p> <p>التاريخ: ١٧/١٠/٢٠٠٥</p>

نسخ من وصولات استلام يوسف الهاشمي مكافأته الشهرية

(٣) مرصد البحرين لحقوق الإنسان وحسن موسى شفيعي [14]

إلى جانب المنظمتين السابقتين، فقد طورت السلطة نوعية عملها لتؤسس نشرة الكترونية باللغتين العربية والانجليزية تطلق عليها اسم مرصد البحرين لحقوق الإنسان، تركز فيه على الدور الترويجي والدعائي لبرامج الحكومة وانشطتها، إلى جانب بعض المقالات والتحليلات التي تهاجم فيها النشاط السياسي والمدافعين عن حقوق الإنسان، في محاولة لانتقاص مواقف المنظمات الحقوقية أو جمعيات المعارضة. تدار هذه النشرة من قبل حسن موسى

شفيعي وهو معارض سياسي سابق اسمه الحركي سابقاً (أحمد حيدري). يعمل شفيعي حالياً بوزارة الخارجية البحرينية برتبة مستشار بالسفارة البحرينية في لندن، وهي الجهة المسؤولة عن تمويل وتوزيع هذه النشرة سراً على المنظمات الدولية ووكالات الأنباء العالمية وأعضاء البرلمانات والسلك الدبلوماسي، لتبدو كأنها نشرة حقوقية نزيهة أو مستقلة. ولتضليل الرأي العام الدولي يتم الإدعاء بأن النشرة مستقلة تصدرها منظمة حقوقية، هي غير موجودة على أرض الواقع.

عنوان السفارة	
Embassy of the kingdom of Bahrain 30 Belgrave Square London SW1X 8QE	
00443072019172	00443072019170
الفاكس	الهاتف
الاصحاح	البريد الإلكتروني
09:00 صباحاً - 04:00 مساءً	لندن
صباحاً 11:00 - مساءً 3:00 ساعات	لندن
لندن.mission@mofa.gov.bh	http://www.bahrainembassy.co.uk
أعضاء السلك الدبلوماسي	
00443072019190	السفير المساعد
00443072019180	السفير
00443072019170	السفير المساعد
00443072019199	السفير المساعد

صورة من موقع سفارة البحرين في المملكة المتحدة توضح الهيكلية الإدارية للسفارة وورود اسم حسن موسى شفيعي فيها

وقد بدء عمل مرصد البحرين لحقوق الإنسان في بداية ٢٠٠٩، ويعد الحلقة الأخيرة من الخطة التي وضعتها الشبكة التي أشار إليها الدكتور صلاح البندر في تقريره والتي تهدف من ضمن ما تهدف إلى مضادة نشاط المؤسسات المجتمعية الفاعلة التي تدافع عن حقوق الإنسان في البحرين ساعة للتشويش عليها. فبالإضافة إلى إصدار النشرة الشهرية، يقوم حسن موسى شفيعي باسم "المرصد" بزيارة المنظمات الحقوقية والمؤسسات الدولية بشكل مستمر ويوزع الهدايا الشخصية لمحاولة التأثير عليها، كما يحرص على التقاط الصور التذكارية مع رؤساء تلك المنظمات ومسؤوليها، للاستفادة منها من خلال نشرها في نشرة "المرصد" الشهرية بغية إضفاء الشرعية والمصادقية عليها. ولتقوية موقعه الوظيفي في السلطة أيضاً، يهدف شفيعي من وراء تلك التحركات الترويجية للإيحاء لمسئولي في الخارجية البحرينية بقوة علاقاته الحقوقية الواسعة وبقدرته في التأثير على تلك المنظمات الدولية لصالح الحكومة، إلا أن غالبية المؤسسات الدولية أصبحت تعي دوره المكشوف.

ويعتقد مركز البحرين لحقوق الإنسان أن المشرف الفعلي لهذا المشروع هو الشيخ خليفة بن علي آل خليفة، السفير البحريني في لندن والرئيس السابق لجهاز الاستخبارات البحريني (جهاز الأمن الوطني)، ويساعده في ذلك حسن موسى شفيعي. وقد ظهرت إضافة الاسم الأخير "شفيعي" لحسن موسى في أول عدد لنشرة المرصد، حيث لم يكن معروفاً بهذا الاسم سابقاً. وكان حسن موسى دائم النفي لارتباطه بالحكومة البحرينية طوال الفترة السابقة، إلا أن وجود اسمه على السلم الوظيفي للسفارة البحرينية وصوره ضمن الوفد البحريني لجنيف قد كشف ذلك الأمر.

وكان حسن موسى يشارك جلسات هيئة حقوق الإنسان ولجان الاتفاقيات التعاقدية ومقابلة مكاتب مقرري الأمم المتحدة وكذلك المشاركة في اجتماعات المنظمات غير الحكومية في جنيف كممثل لمؤسسة حقوقية مستقلة، ولكن ارتباطه بالحكومة انكشف بعد انتشار صور له ضمن الوفد الرسمي لحكومة البحرين في اجتماعات مع لجان الأمم المتحدة. وقد عزز هذا الأمر نشر وثيقة رسمية ورد فيها اسمه ضمن الوفد الرسمي لحكومة البحرين في الاجتماعات التي عقدتها المؤسسات الحقوقية مع كل من لجنتي الأمم المتحدة لمناهضة جميع أشكال التمييز العنصري وكذلك لجنة مناهضة التعذيب.



حسن موسى شفيعي ضمن الوفد الرسمي لإجتماع لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب مايو ٢٠٠٥م

مؤسسات "غونغوز" أخرى

ومن بين منظمات الغونغوز الأخرى التي خلقتها السلطات في البحرين، وكشف بعضها تقرير البندر ما يلي:

(٤) جمعية البحرين أولاً:

لا يعلم متى تم تأسيسها أو من هم مؤسسوها، فلا يوجد لها سجل في وزارة الشؤون الاجتماعية، كما لا يعرف من أعضائها إلا محمد سعد المران الذي يتزعم رأستها. وبحسب تقرير البندر التي ذكر هذه الشخصية وارتباطاتها فهو يستلم مكافأة شهرية مقدارها ٥٠٠ دينار ليطلق التصريحات المعادية والإستفزازية ضد النشطاء والمدافعين عن الحقوق ويقود الفعاليات في مواجهة التظاهرات الشعبية التي نظمها التحالف الرباعي منذ أبريل ٢٠٠٥.

(٥) جمعية البحرين السياسية:

وحال هذه الجمعية لا يختلف عن سابقتها، فكما جاء في تقرير البندر فإن جبر سلطان السويدي هو رئيسها. ولا يوجد لها سجل في وزارة الشؤون الاجتماعية، وليس لها وجود غير مشاركة السويدي في البيانات المضادة لأنشطة الجمعيات السياسية. يستلم السويدي لقاء نشاطه مكافأة شهرية مقدارها ٥٠٠ دينار، كما استلم العديد من المبالغ منها في يوليو ٢٠٠٦ مقدار ٣٠٠٠ دينار صرفها للتحشيد ضمن حملة جاسم السعيد، و ٢٠٠٠ دينار لحملة خميس الرميحي، و ٣٠٠٠ دينار لتجهيز مبنى الجمعية بالرفاع.

(٦) تيار (إلا الوطن):

وبهدف الرد على التحركات الشعبية المطلوبة التي يقودها عدد من الناشطين الحقوقيين في البحرين شكل جاسم السعيد وفصيل فولاذ ومحمد سعيد المران ويوسف الهاشمي تياراً أطلقوا عليه اسم "إلا الوطن". لم يسجل هذا التيار رسمياً ولم يصدر بحقه أي قرار وزاري يوضح نظامه الأساسي وأسماء مؤسسيه غير المشار لهم وهم يشتركون في أكثر من منظمة وهمة تدافع عن السلطة وتهاجم الجمعيات المعارضة والمنظمات الحقوقية والنشطاء الفاعلين [15].



تدشين تيار "إلا الوطن" من اليمين: محمد المران، جاسم السعيد، فيصل فولاذ، يوسف الهاشمي

(٧) لجنة الشهداء وضحايا الإرهاب:

تشكلت في العام ٢٠٠٥م لتكون في مقابل اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب ورداً على مشاركتها مع مركز البحرين لحقوق الإنسان في تقديم تقرير الظل إلى لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة في ذلك العام. يتأسس اللجنة جاسم السعيد - وهو من الجماعات التكفيرية المتطرفة، ومقرب من الديوان الملكي - ومعروف بتجييشه الطائفي ضد الشيعة في خطب الجمعة وتصديه بدعم رسمي لإثارة الملفات الخلافية العقائدية، واستهداف الجمعيات السياسية المعارضة والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان على المنابر. وعرف السعيد باستغلاله لمساحة مخصصة له عبر الصحافة لنشر بياناته وتصريحاته المثيرة للفرقة والمحرضة على الكراهية والبغض الطائفي بين الشيعة والسنة، كما عرف بدعم رموز السلطة له من خلال زيارتهم له في مجلسه، وتحديدًا رئيس الوزراء وولي العهد في برنامج الزيارات الرمضانية والتي أعلنوا فيها موازرتهم له ولما يقوم به. لا يوجد لهذه اللجنة أي سجل رسمي ولم يصدر بحققها قرار وزاري يوضح النظام الأساسي وأسماء مؤسسيها، غير رئيسها، إضافة لمحمد المران وفصيل فولاذ.

(٨) جمعية المملكة:

وهي جمعية تركز على فئة عمرية معينة تأسست بقرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨م بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٨م وتهدف - بحسب نظامها الأساسي المنشور - إلى "تقديم الولاء لملك البحرين والمشاركة في إحياء المهرجانات الوطنية وتقديم مكافأة لمن خدم المملكة"، كما جاء في برامج تنفيذ المخطط المشار له في تقرير البندر الثاني. وتشير الدلائل على أن محمد المران بمسمى مستشار الجمعية

هو المحرك وواجهة هذه الجمعية، حيث مثل هذه الجمعية في ديسمبر ٢٠٠٨م في لقاء مع د. صلاح علي [16] - أحد أعضاء مجلس النواب الذين عملت السلطة على إجحاحهم في انتخابات ٢٠٠٦م من خلال التحكم في أصوات المراكز العامة وأحد رموز جمعية المنبر الإسلامي المحسوبة على السلطة وهو من الشخصيات المذكورة في تقرير البندر. وقد دعت جمعية المملكة الى مسيرة لاعلان الولاء للسلطة بمناسبة عيد جلوس ملك البلاد [17] بالتعاون مع محافظة المحرق- أحد أجهزة وزارة الداخلية البحرينية، وكان المران من المتقدمين لتلك المسيرة.



لقاء محمد المران - أحد قيادي جمعية المملكة (الثاني من اليمين) مع صلاح علي من جمعية المنبر الإسلامي

القواسم المشتركة بين هذه المنظمات الزائفة

أ- الدعم المالي واللوجستي

التمويل

ترصد المجموع التقديري هنا للصرف على هذه الشبكة. ومن دون شك ان مراجعة حساب الشبكة في بنك بيت التمويل الكويتي رقم 0111010010468، في رئاسة البنك في الغمام، والذي يشرف عليه الموظف خالد فخرو، سيغطي صورة دقيقة لجملة المبالغ التي تم صرفها خلال 24 شهراً للماضية.

الحلقة القيادية	5200	5200
المجموعات		
مجموعة المحررين والناشرين		
الدعم الإداري والفني	8000	
مشروع العائدين	2000	
الاستثمارية الأردنية	17584	7584
مجموعة عادل بوصفح		
السويش الطائفي	3200	3200
مجموعة محمد الثالث		
الإلكترونية	7150	
منتديات البحرين	3900	
الرسائل النصية	11200	150
مجموعة جمال العيسوي		
الإعلامية المصرية	4050	
مركز الرأي العام	5000	
الدعم الفني والإداري	19330	10280
مجموعة ناصر لوزي		
الوطن	100000	100000
الجمعيات		
جمعية الصقوريين	2000	6000 التأسيس
جمعية مراقبة حقوق الإنسان	1800	5000 التأسيس
جمعية البحرين أولاً	700	
جمعية البحرين السياسية	3000	16000 التأسيس

تتقاسم هذه المنظمات الوهمية (الغونغوز) المشار لها بالتمويل المفتوح لعقد فعاليتها وأنشطتها التي تشمل التحركات الدعائية والترويجية داخل البحرين وخارجها. ولا يمكن دون دعم السلطة المباشر أن تتحمل تلك المؤسسات "الوهمية" بمفردها، أو من جيوب الشخصيات المتصدية المعروفة، تحمل النفقات الكبيرة ومصروفات السفر والبقاء لأيام في عواصم أوروبا وبعض الدول العربية، وعقد المؤتمرات والفعاليات ودعوة شخصيات من الخارج أو السفر للقاءها. وقد كشف البندر عن مكافآت شهرية للناشطين في منظمات الغونغوز إضافة لميزانية شهرية لدعم أنشطتها.

ب- الدعم الإعلامي وصحيفة الوطن

ويتم تسخير جميع الوسائل الإعلامية اللازمة لنشر بيانات تلك المنظمات وتغطية أنشطتها ومواقفها، لتوحي للقارئ بوجود حقيقي لها. وتنفرد وتتميز صحيفة الوطن (الوارد اسمها في تقرير مستشار الحكومة السابق د. صلاح البندر كجزء من أدوات المخطط) بتغطية بيانات وأخبار هذه المؤسسات، بل عادة ما تخلق هذه الصحيفة أجواء مزورة ومضللة للقارئ من أجل إقناعه بجدية وشعبية هذه المؤسسات. وتعمل صحيفة الوطن بالتنسيق والتناغم معهم في طرح المواضيع التي عادة ما تستهدف الجمعيات الحقوقية وقوى المعارضة، بل تشركهم في بعض الحوارات والتحقيقات الصحفية التي عادة ما يكون أحد الأطراف الحقوقية الحقيقية مشارك فيها، وذلك لإضفاء المصداقية عليهم. وتعتبر صحيفة الوطن من الصحف القريبة من الديوان الملكي والناطقة غير الرسمية بتوجهاته، وهي مسجلة باسم المهندس هشام عبد الرحمن جعفر وهو احد رجال الأعمال البحرينيين القريبين من السلطة، ويعتقد بأن مالكا الحقيقي هو الشيخ أحمد عطية الله آل خليفة، وزير شؤون مجلس الوزراء في الحكومة الحالية، والذي ارتبط اسمه بفضيحة البندر.

قائمة بالمؤسسات والأنشطة التي حصلت على الدعم المالي في التأسيس والأنشطة



ولهذه المنظمات (الغونغوز) ورؤسائها بيانات وتصريحات صحفية شبه يومية خصوصا في صحيفة الوطن لكنها ليست لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وإنما للمديح لسجل السلطة في هذا الجانب، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك لتكذيب وتشكيك وتفنيذ عمل مؤسسات المجتمع المدني [18] البحرينية التي اكتسبت مصداقية وسمعة طيبة في حرفيتها ومهنتها في العمل. وتعتبر البحرين اليوم من الدول التي برز اسمها في السنوات الأخيرة في خلق منظمات (الغونغوز) الوهمية لتظهر وكأنها منظمات مجتمع مدني إلا أن السلطة هي محركها وممولها الرئيسي والأساسي. وأصبحت هذه الجمعيات الوهمية ورؤسائها معروفين على الصعيد المحلي والدولي بل اضحوا نموجا سينا وظاهرة سلبية متنامية تتحدث عنها المؤسسات الدولية.

إلى جانب صحيفة الوطن التي تتصدر التغطية الإعلامية لتلك الجمعيات المزورة، تعمل بعض الصحف اليومية أيضا في نقل تصريحات هذه الجمعيات ولو بشكل أقل في وقت إنها تحجب بيانات وتقارير وتصريحات المؤسسات ذات المصداقية كمركز البحرين لحقوق الإنسان وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان. وقد تمكنت السلطة من التأثير على بعض الصحف وجرها لذلك كصحف أخبار الخليج، والأيام، والوقت، والبلاد.

ت- الدعم والتغطية القانونية

تتضح العلاقة بين السلطة وهذه المؤسسات الوهمية من خلال التعاظمي القانوني والقضائي لأجهزتها المختلفة للاستحقاقات القانونية المطلوبة لتكوين المؤسسات المجتمعية. بل إن المريب هو تكرار وجوه محددة في أغلب تلك المنظمات مما يدل على عدم مصداقيتها ومشروعيتها للعمل المجتمعي، كما يربب توجه هذه المنظمات للتصدي وملاحقة المنظمات المجتمعية الفاعلة ومضايقة النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان بدلا من مراقبة أداء الحكومة ورصد انتهاكاتها المستمرة. ولا يمكن مقارنة التعاظمي القانوني الذي يستخدم كوسيلة قمع ومضايقة تلاحق المؤسسات المجتمعية الفاعلة، والتصديق عليها وملاحقتها قضائياً وحرمانها من الوسائل المتاحة لمنظمات الغونغوز التي تسهل عملها.

توصيات المركز

تعتبر البحرين اليوم من الدول التي برز اسمها في خلق مؤسسات وهمية (الغونغوز)، لتظهر وكأنها مؤسسات مجتمع مدني إلا إن السلطة هي من صنعها وهي محركها وممولها الرئيسي والأساسي. وأصبحت هذه المنظمات الوهمية وشخصياتها القيادية معروفة ومكشوفة على الصعيد المحلي والدولي بل اضحوا نموجا سينا وظاهرة سلبية متنامية تتحدث عنها المؤسسات الدولية. وبناءً على ذلك، فإن مركز البحرين لحقوق الإنسان يوصي بالآتي:

1. على السلطة التوقف عن خلق المنظمات والمؤسسات الوهمية، وبدلا من ذلك عليها تحسين أوضاع حقوق الإنسان لكي لا تكون هي في حاجة إليهم.
2. التوقف عن مضايقة مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها منظمات حقوق الإنسان، وإفساح المجال أمام المؤسسات الحقوقية لتعمل في ظل أجواء ايجابية أقرتها المواثيق الدولية.
3. على بعض الصحف اليومية التوقف عن إعطاء المساحة الإعلامية لتلك المؤسسات المزورة وعدم إضفاء الشرعية عليها وألا أصبحت هي شريكة معها.
4. التوقف عن التعامل مع صحيفة الوطن (البندرية) من حيث إجراء الحوارات والمقابلات والإعلانات، وذلك للدور السلبي الذي تلعبه في إعطاء المشروعية لإبطال تقرير البندر أو لإذكانها الخلافات المذهبية وزج البلاد في خلافات سياسية ودينية.
5. وقف التطبيع أو التنسيق أو المساعدة مع هذه المؤسسات الوهمية أو المزورة أو أشخاصها البارزين.
6. كشف وفضح حقيقة تلك الشخصيات والمؤسسات المزورة، واعتبار الأموال التي تنفق عليهم جزء من الفساد السياسي المالي والإداري، وجب محاكمتهم على ذلك.
7. العمل على دعم مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية والمستقلة عبر ميزانية الدولة ودون وصاية او تدخل من السلطة التنفيذية، وإزالة العراقيل عنها،

للتواصل مع مركز البحرين لحقوق الإنسان:

البريد الإلكتروني: info@bahrainrights.org

الفاكس: ١٧٧٩٥ ١٧٠ - ٩٧٣+

المواقع الإلكترونية:

www.bahrainrights.org ❖

www.facebook.com/group.php?gid=50727622539 ❖

www.twitter.com/bahrainrighs ❖

bahrainrights.blogspot.com ❖

المراجع والوصلات المتصلة بالتقرير:

- [1] الغونغوز بالإنجليزية GONGOS: Government Operated Non-Governmental Organizations - منظمات غير حكومية تديرها الحكومات. هي تنظيمات تتماهي وتبدو كأنها مؤسسات مجتمع مدني غير حكومية ولكنها أنشئت من قبل الحكومات غير الديمقراطية للتشويش على المنظمات غير حكومية الفاعلة التي تسعى إلى تعزيز الحريات العامة والديمقراطية في بلدانها.
- [2] مقتبس من تقرير "البحرين.. الخيار الديمقراطي وآليات الإقصاء" - مركز الخليج للتنمية الديمقراطية- المملكة المتحدة- أغسطس ٢٠٠٦م. وصلة التقرير: <http://virtualbahrain.net/report/index.php>
- [3] خطاب من مائة من الشخصيات السياسية والحقوقية والدينية إلى ملك البحرين- <http://www.bahrainrights.org/en/node/1583>
- [4] يمكن تنزيل التقرير من خلال موقع مركز البحرين لحقوق الإنسان على الوصلة: <http://www.bahrainrights.org/node/528>
- [5] الدكتور صلاح البندر -الأمين العام لمركز الخليج لتنمية الديمقراطية والمستشار السابق لحكومة البحرين- بريطاني الجنسية من أصل سوداني. تمت إقالته فاعتقاله ومن ثم إبعاده عن البلاد بسبب التقرير الذي نشره.
- [6] البحرين: ٢٠٠٥-٢٠١٠: خطة العمل للمنظمة السرية. <http://virtualbahrain.net/reports/bandargate2>
- [7] <http://bhrws.org/index.php>
- [8] السلطة البحرينية تستغل المرأة والأقليات الدينية للتمويه على سياساتها الطائفية والمخالفة لحقوق الإنسان- <http://www.bahrainrights.org/ar/node/2210>
- [9] <http://www.darkulaib.com/vb/showthread.php?t=59338>
- [10] أنظر ص ٣٨ من تقرير "البحرين.. الخيار الديمقراطي وآليات الإقصاء" - مركز الخليج للتنمية الديمقراطية- المملكة المتحدة- أغسطس ٢٠٠٦م.
- [11] <http://bahrainjurists.com/home1/modules/news/article.php?storyid=2>
- [12] الوارد اسمها في تقرير مستشار الحكومة السابق د. صلاح البندر كجزء من أدوات المخطط
- [13] بعض مواقف جمعية الحقوقيين البحرينية: www.anaween.com/sectionnewsdetail.aspx?id=4918
- [14] www.alwatannews.net/index.php?m=newsDetail&newsID=42420§ion=4 <http://www.akhbar-> <http://www.bahrainmonitor.com/index.html> <http://www.alkhaleej.com/Articles.asp?Article=184510&Sn=BNEW>
- [15] <http://bahrain2day.com/forums/lofiversion/index.php/t352196.html> <http://www.bchr.net/ar/node/2954>
- [16] http://photos.bna.bh/details.php?image_id=40883
- [17] <http://www.bna.bh/?ID=141811>
- [18] <http://alwaqt.com/art.php?aid=164296> <http://www.manaar.com/vb/showthread.php?t=9052> <http://www.alwasatnews.com/1891/news/read/261978/1.html>